

Distr.: General
16 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٧ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أزانو تاديسي أبريها (إثيوبيا)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٧ (أنظر A/59/485، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٧ و ٤٠، المعقودتين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموحزين ذوي الصلة (A/C.2/59/SR27 و 40).

ثانياً - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.20 و A/C.2/59/L.68

٢ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل قطر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/C.2/59/L.20). وفيما يلي نص مشروع القرار:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرمز A/59/481 و Add.1-5.

”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤،

”وإذ تؤكد مجددا ما أبدي من إصرار في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من أجل ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم بأسره،

”وإذ تشير إلى أن إعلان الألفية قد نص على أنه رغم الفرص العظيمة التي توفرها العولمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ، كما توزع تكاليفها في الوقت نفسه بشكل غير متساو،

”وإذ تسلم بأن العولمة قد أوجدت تحديات جديدة بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة، وبأن البلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في التصدي لهذه التحديات، وأنه رغم نجاح بعض البلدان في التأقلم مع التغيير والاستفادة من العولمة، فإن بلدانا كثيرة غيرها، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، قد ظلت مهمشة ضمن الاقتصاد العالمي السائر نحو العولمة،

”وإذ تلاحظ مع القلق التباطؤ الذي طرأ مؤخرا على خطى الانتعاش الاقتصادي العالمي، واستمرار التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، وما لذلك من آثار سلبية على البلدان النامية،

”وإذ ترحب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣٣ - هيب بالمجتمع الدولي أن يكرس اهتماما خاصا لتحسين تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بوسائل، من بينها تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك للتعامل مع تقلب أسواق رأس المال الدولية؛

٤٣ - تشدد على أنه ينبغي، عند تناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، أن يولى تركيز خاص لحصر وتنفيذ السياسات والممارسات التي تشجع النمو الاقتصادي المستمر كما تعزز في الوقت نفسه التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وعلى أن هذا يتطلب بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

٥٣ - تؤكد أنه في سبيل تمكين البلدان النامية من جني مزيد من فوائد العولمة وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يلزم تعزيز اتساق وتماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، والإدارة الاقتصادية العالمية؛

٦٣ - تشدد على أن تعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من ناحية، والتعهدات والالتزامات الدولية، من ناحية أخرى، من شأنه أن يساهم في تهيئة بيئة اقتصادية مواتية للتنمية، وتشدد كذلك في هذا الصدد على ضرورة توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرارات ووضع القواعد الدولية الاقتصادية، وتعزيز هذه المشاركة؛

٧٣ - تؤكد على ضرورة صياغة استراتيجيات إنمائية ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة، ومضاعفة الآثار الإيجابية المترتبة عليها إلى أقصى حد، مع كفالة استفادة جميع فئات السكان، وخاصة أفقرهم، من العولمة، وتؤكد أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل الاتفاق على وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لها أهمية بالغة بالنسبة للتنمية في جميع البلدان وبالنسبة للخروج من "برائن الفقر"؛

٨٣ - تعترف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التعاون مع هذه البلدان وتقديم المساعدة لها فيما تبذله من جهود في جميع النواحي، ولا سيما الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل ألماتي بشكل كامل وفعلي؛

٩ - تشدد على أهمية مراعاة الحاجة إلى تحقيق توازن مناسب بين مساحة التحرك في مجال السياسات الوطنية والنظم والالتزامات الدولية، وتشجع المجتمع الدولي في هذا الصدد على تعزيز الحوار بشأن التدابير التي من شأنها تزويد البلدان النامية بالمساحة والمرونة اللازمين للتحرك في مجال السياسات العامة من أجل التعامل مع مخاطر الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

١٠ - تؤكد أن النجاح في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية لا بد من أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل الدوحة المتعلقة بتعزيز التنمية في البلدان النامية عن طريق إيلاء اعتبار خاص لشواغل البلدان النامية المتصلة بالتجارة والتنمية؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، أنطونيو برنارديني (إيطاليا)، مشروع قرار معنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/C.2/59/L.68) قدمه بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.20. وعند عرضه لمشروع القرار، نقح نائب الرئيس شفويا الفقرة الثامنة من الديباجة بالاستعاضة عن عبارة "الإدارة الرشيدة للشركات" بعبارة "الإدارة الرشيدة للشركات والقطاع العام".

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان.

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.68 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٧).

٦ - ونظراً لاعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.68، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/59/L.20 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤،

وإذ تؤكد مجددا ما أعرب عنه من عزم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) على ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم،

وإذ تسلّم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية في العالم، وأن العولمة تفتح آفاقا جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن بإمكانها أن تحسن الأداء العام لاقتصادات البلدان النامية بفتح فرص وصول صادراتها إلى الأسواق، وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية الملموسة، وإذ تقر بأن العولمة قد جلبت أيضا تحديات جديدة تواجه النمو والتنمية المستدامة وأن البلدان النامية ما فتئت تواجه صعوبات خاصة في التصدي لها، وإذ تسلّم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات فاستفادت من العولمة غير أن العديد من البلدان الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا، ظلت مهشمة في الاقتصاد العالمي المتعولم، وإذ تسلّم كذلك، على غرار ما ورد في إعلان الألفية، أن منافع العولمة وتكاليفها تقسم بصورة جد متفاوتة،

وإذ تسلّم أيضا بأن نظاما تجاريا متعدد الأطراف، ذا طابع عالمي وقائما على القوانين والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، وكذلك تحرير التجارة تحريرا مجديا، من شأنهما أن ينشطا التنمية إلى حد كبير في العالم كله، وأن يعودا بالنفع على البلدان في جميع مراحل

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

التنمية، وإذ تعيد تأكيد التزامها بتحرير التجارة وضمنان قيام التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية لفائدة الجميع، وترحب في هذا الصدد بقرارات منظمة التجارة العالمية بجعل احتياجات ومصالح البلدان النامية محور برنامج عملها وتلتزم بتنفيذها،

وإذ تسلم كذلك بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية لا تتجزأ ومتراصة ومتداخلة،

وإذ تلاحظ أن وجود التزام عام بتعدد الثقافات يساعد على توفير بيئة تمنع التمييز وتكافحه وتشجع التضامن والتسامح داخل مجتمعاتنا،

وإذ تسلم بأن هئية بيئة اقتصادية تمكينية من شأنه، في جملة أمور، أن يشجع قيام قطاع تجاري ديناميكي يعمل على الوجه الأكمل وأن يشمل جهودا ترمي إلى مواصلة تعزيز الإدارة الرشيدة للشركات والقطاع العام، ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتشجيع توطيد سيادة القانون واحترامها،

وإذ تلاحظ وجوب إيلاء عناية خاصة، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق المرأة والفتاة ورفاههما، على نحو ما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٢)،

وإذ تحيط علما بالتقرير المعنون "نحو عولمة عادلة: هئية الفرص لصالح الجميع"^(٣) الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، باعتباره مساهمة في الحوار الدولي من أجل عولمة شاملة ومنصفة تماما،

وإذ تلاحظ تقرير لجنة القطاع الخاص والتنمية المعنون "تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء"^(٤)،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٣) "A Fair Globalization: Creating Opportunities for All", (Geneva, International Labour Office, 2004)

(٤) <http://www.undp.org/cpsd>

(٥) A/59/312

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد تقع على عاتق البلد المعني ذاته، ومهما قيل في تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية فلن يفيد أحدها؛

٤ - **تدعو المجتمع الدولي**، بما فيه كافة الدول الأعضاء إلى إيلاء اهتمام خاص لتحسين تدفقات الموارد لأغراض التنمية، بما فيها موارد القطاعين العام والخاص والموارد الأجنبية والمحلية، لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)؛

٥ - **تؤكد أن التحدي الحاسم**، في السعي المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة، هو ضمان الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة الادخار المحلي، في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، ودعم الاستثمار المنتج بمستويات كافية وزيادة القدرة البشرية، في حين أن المهمة الحاسمة هي تعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وانسجامها واتساقها كما أن تهيئة بيئة محلية تمكينية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما استخداماً فعالاً، وتؤكد أيضاً في هذا الصدد على ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة؛

٦ - **تشدد على ضرورة التركيز** بصفة خاصة، عند تناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، على تحديد وتنفيذ السياسات والممارسات المتعاضدة التي تشجع النمو الاقتصادي المستمر والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وعلى أن هذا يتطلب بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

٧ - **تكرر التأكيد على أن النجاح** في بلوغ الهدفين المتمثلين في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على الحكم الرشيد داخل كل بلد من البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية المتينة الملبية لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل عناصر أساسية لتحقيق النمو المطرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن أعمال الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والالتزام بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح، وعادل، وخاضع للقانون، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، يعتبران أيضاً من الأمور الأساسية؛

٨ - **تؤكد أن تحسين الاتساق** بين الجهود الوطنية والدولية وبين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية أساسي للإدارة الاقتصادية العالمية السليمة؛ وفي هذا السياق، تعيد تأكيد التزامها بتحسين الاتساق بين تلك النظم بغية تعزيز قدراتها على تلبية احتياجات

التنمية على نحو أفضل وتقر بأن البعد المؤسسي في التنمية أمر محوري. وتؤكد ضرورة أن تكون التنمية محور جدول الأعمال الاقتصادي الدولي؛ وأن الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من جهة، والالتزامات والتعهدات الدولية، من جهة أخرى، يساهم في تهيئة بيئة اقتصادية تمكينية للتنمية؛ وتشدد على ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي وفي وضع القواعد؛

٩ - تؤكد أيضا على وجوب صياغة استراتيجيات إنمائية ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة، ومضاعفة الآثار الإيجابية المترتبة عليها إلى أقصى حد، مع كفاءة استفادة جميع فئات السكان، وخاصة أفقرهم، من العولمة، وتؤكد ضرورة تضافر الجهود على الصعيد الدولي من أجل إيجاد وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

١٠ - تشدد على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم يتعولم وانبثاق نظم قائمة على القانون في العلاقات الاقتصادية الدولية بات يعني أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية. ويعود إلى كل حكومة أمر تقييم المعايير بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود المفروضة بسبب فقدان حيز السياسة العامة. وأن من المهم للغاية بالنسبة للبلدان النامية، اعتبارا للأهداف والمقاصد الإنمائية، أن تضع كافة الدول في اعتبارها ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

١١ - تعيد تأكيد ضرورة أن يكون التعليم وخلق فرص العمل وتحسين ظروفه، وهي بعض من العناصر التي لا غنى عنها للقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنمية عموما، محور الاستراتيجيات الإنمائية والتعاون الدولي دعما للسياسات الوطنية، وتسلم بضرورة تعزيز العمالة التي تراعي معايير العمل المحددة في صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى؛

١٢ - تحث جميع الحكومات على أن تكفل للمرأة المساواة في الحقوق مع الرجل وفرص استفادتها بشكل كامل وعلى قدم المساواة من التعليم والتدريب والعمل والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الائتمان، لا سيما بالنسبة للمرأة الريفية والمرأة في القطاع غير الرسمي، وأن تعمل، حسب الاقتضاء، على تسهيل انتقال المرأة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

١٣ - **تشدد** على أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة للعولمة المتزايدة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتؤكد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون في ما بين البلدان وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

١٤ - **تعترف** بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتعيد تأكيد دعمها ومساعدتها المتواصلين لمساعدتها، ولا سيما منها تلك الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٦)، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧)، وبرنامج عمل ألماني^(٨)؛

١٥ - **تشدد** على أهمية الاعتراف بالشواغل الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية ومعالجتها، بغية مساعدتها في الاستفادة من العولمة تمهيداً لاندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

١٦ - **تدعو** كافة وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، عن طريق جهات منها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في إطار الموارد القائمة، إلى أن تواصل استعراض أثر عملها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

١٧ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ والذي يدعو الأعضاء إلى أن يكرسوا أنفسهم ويلتزموا بالوفاء بالأبعاد الإنمائية للخطة الإنمائية للدوحة^(٩) التي تجعل من احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً محورا لبرنامج عمل الدوحة؛

(٦) A/CONF.191/11.

(٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتون، باربادوس، ٢٣ نيسان/ أبريل - ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٩) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

١٨ - تشدد على ضرورة بناء مجتمع للمعلومات شامل وذو طابع عالمي حقيقة، وبالتالي ضرورة دعم الجهود الوطنية عن طريق التعاون الدولي والإقليمي الفعال في ما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بهدف المساعدة في جملة أمور، على ردم الهوة الرقمية وتعزيز فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق فرص للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، وتدعو مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".